معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

ايهب سعد

2015

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية.

يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

سمير حليلة (رئيس المجلس)، غسان الخطيب (نائب الرئيس)، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم–زهر (أمين الصندوق)، صبري صيدم، اسماعيل الزبري، جواد ناجي، نافذ الحسيني، جهاد الوزير، لنا ابو حجلة، محمد نصر، خالد عسيلي، باسم خوري، نبيل قسيس، (مدير عام المعهد – عضو بحكم المنصب).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2015 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps

أثر التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الفلسطيني

باحث رئيسي: د. ايهب سعد
مساعد بحث: فائد ريان

أعدت هذه الدراسة بتكليف من سلطة النقد الفلسطينية التي قامت أيضاً بمراجعتها. ويتقدم المعهد بالشكر الجزيل لسلطة النقد الفلسطينية على تمويلها الجزئي لهذه الدراسة.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2015
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

الملخص التنفيذي

تعتبر التحويلات المالية التي تتدفق إلى الاقتصاد الفلسطيني مصدرا رئيسيا للنقد الأجنبي. ففي عام 2013، بلغت قيمة هذه التحويلات 2.3 مليار دولار أمريكي، مما جعل فلسطين سابع أكبر بلد متلق للتحويلات المالية كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد تراوحت حصة التحويلات الشخصية في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة منذ عام 1995 وحتى عام 2013 بين 16٪ و34٪، مما جعل من فلسطين ثاني أكبر متلق للتحويلات (كنسبة الى الناتج المحلي الإجمالي) بعد طاجيكستان. وفي المتوسط، بلغ حجم التحويلات الخارجية الشخصية ضعفي قيمة الصادرات أو بحجم المعونات الرسمية، بما في ذلك التحويلات إلى المنظمات غير الحكومية. هذا ولا يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر إلا جزءا يسيرا من هذه التحويلات (التي وصلت الى 10–15 ضعف الاستثمار الأجنبي المباشر). وبرغم هذا التدفق الكبير للتحويلات المالية إلى الاقتصاد الفلسطيني، إلا أن قياس أثرها على المتغيرات الجزئية والكلية للاقتصاد لم يتم، على حد علمنا، التطرق له في البحوث السابقة. وتاتي هذه الدراسة لتملأ هذه الفجوة جزئيا من خلال معالجة تأثير التحويلات المالية على المتغيرات الرئيسية للاقتصاد الكلي: الاستهلاك الخاص والاستثمار المحلي الإجمالي والواردات، والاهم من ذلك، نمو الانتاج.

تهدف هذه الورقة الى تحقيق غايتين:

أولا، تحليل تطور تدفق التحويلات المالية الشخصية للاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1995–2013. يركز التحليل على مصادر التحويلات وحجمها على مدى السنوات العشرين الماضية (سواء من حيث القيم الاسمية أو الحقيقية) وأسباب التقلبات في التحويلات المالية، ومن ثم المقارنة بين التحويلات المالية والمصادر التقليدية الأخرى المتعلقة بتدفق رأس المال الى الاقتصاد الفلسطيني، ثم بعد ذلك مقارنة التحويلات إلى الاقتصاد الفلسطيني بمثيلاتها في الاقتصادات الأخرى من حيث القيم الأسمية ونصيب التحويلات في الناتج المحلي الإجمالي. بعد ذلك، نقوم بتصنيف التحويلات المالية الى نوعين: تعويضات العمال (وخاصة من إسرائيل) وتحويلات المغتربين، ومن ثم تحليل تطور كل نوع على حدة، مما يساعدنا في اعطاء قيم حقيقية للتغير ومدى إسهام كل نوع في نسبة التغير، مما يسهل أيضا فهمنا للتباين الكبير في حجم التحويلات. فمثلا، تتأثر تحويلات تعويض العمال، خاصة من إسرائيل، أساسا بالبيئة السياسية، في حين تتبع تحويلات المغتربين نمطا أكثر تعقيدا يكشف أحيانا عن دوافع المغتربين الفلسطينيين من وراء التحويلات. وأخيرا، نقوم بتحليل المكون الدوري للتحويلات وحركتها الموازية لحركة المكون الدوري للناتج المحلي الإجمالي باستخدام "تحليل هودريك–بريسكوت".

ثانيا، البحث في أثر التحويلات الشخصية على الاقتصاد الفلسطيني على المديين القصير والطويل. وعلى وجه الخصوص، يركز البحث على الآثار الدينامية طويلة المدى وقصيرة المدى للتحويلات على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية، بما في ذلك الاستهلاك الكلي الخاص والاستثمار والواردات والناتج المحلي الإجمالي. بعبارة أخرى، تركز الدراسة على طبيعة إستخدام التحويلات في الاقتصاد الفلسطيني على المستوى الكلي وكيفية توزيع هذه التحويلات على مكونات الدخل القومي. ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تقديم إجابة على السؤال التالي: هل تسهم التحويلات المالية الى الاقتصاد الفلسطيني في النمو الاقتصادي الحالي والمستقبلي؟

ولهذه الغاية، يستعين المؤلف بنموذج اقتصادي قياسي بمنظور ديناميكي يستند الى النظرية الكينزية كاساس نظري لقياس أثر التحويلات على أنشطة الاقتصاد الكلي. وقد تم استخدام هذا النموذج، الذي جاء به جليتسوس (2005)، من قبل العديد من الباحثين. ويتم قياس نموذج المعادلة الهيكلية هذا باستخدام أسلوب المربع الادنى ذي المرحلتين (SLS2)، واسلوب المربع الادنى ذي الثلاث مراحل (SLS3)، وطريقة العزوم المعممة (GMM). وبناءا على التقديرات، يتم حساب المعادلات المختزلة وذلك لربط التحويلات بالمتغيرات الداخلية الرئيسية للاقتصاد الكلي والنمو الاقتصادي على المديين القصير والبعيد. وكذلك تقوم الدراسة بتوزيع آثار التحويلات على متغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية عبر الفترة الزمنية المحددة، أي تقدير أثر التحويلات والمضاعفات الديناميكية والتراكمية.

توصلت الدراسة الى أن تدفقات التحويلات إلى الاقتصاد الفلسطيني أثرت بشكل كبير على متغيرات الاقتصاد الكلي موضع الدراسة، وساهمت بشكل ملحوظ في النمو الاقتصادي في الفترة 1995–2013. كما أبرزت الدراسة أيضا الدور الهام الذي لعبته تحويلات المغتربين في التخفيف من المصاعب الاقتصادية خلال فترة الانتفاضة الثانية.

تشكل تحويلات الفلسطينيين العاملين في إسرائيل أكثر من 90٪ من مجمل تعويضات العمال وأكثر من 50٪ من إجمالي التحويلات الشخصية، كما عرّفها صندوق النقد الدولي– دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي (الطبعة السادسة). تشكل التحويلات إلى الأسر (التحويلات لأغراض الاستهلاك) في المتوسط 30٪ من إجمالي التحويلات الشخصية، في حين أن حصة التحويلات لأغراض الاستثمار لا تتجاوز 15٪. وفي هذا الاطار، يقدم التحليل دلائل على التقلبات الكبيرة في تدفق التحويلات، والتي تتاثر بانعدام الاستقرار السياسي في المنطقة والظروف الاقتصادية العالمية.

كما توصلنا من خلال التحليل الى أن زيادة التحويلات بمقدار دولار أمريكي واحد من شانها زيادة الاستهلاك والواردات والاستثمار والدخل بمقدار 0.552 و0.479 و0.255 و1.328 دولارا، على التوالي. ونظرا للطبيعة الديناميكية لآثار التحويلات على الاقتصاد، تتأثر الأنشطة الاقتصادية المستقبلية أيضا بالتقلبات الحالية. وغالبا ما تنخفض آثار التحويلات تدريجيا مع مرور الوقت، متلاشية في السنة الرابعة فيما يتعلق بالاستثمار والسنة الخامسة بالنسبة للواردات. أما التاثيرات على الدخل والاستهلاك، فتستمر لفترات أطول، ربما لأكثر من 7 سنوات. وبالمقارنة مع الاقتصادات الأخرى، فان أثر التحويلات المالية على الاقتصاد الفلسطيني يشبه إلى حد ما نظيره في دول مثل الأردن وتركيا والبرتغال واليونان، ولكنه أكثر ديمومة في الاقتصاد الفلسطيني.

ينتج المضاعف المالي التراكمي طويل الأمد لزيادة مقدارها دولارا واحدا في التحويلات خلال فترة السبع سنوات عن الاستهلاك والاستيراد والاستثمار والدخل بمقدار 1.428 و0.711 و0.408 و2.12، على التوالي. ومن الملاحظ أن الزيادة التراكمية للدخل الناتجة عن زيادة التحويلات بمقدار دولارا واحدا في فلسطين كانت أكبر من مثيلاتها في الأردن (1.58) ومصر (1.5) والمغرب (1.96)، ولكنها أقل من مثيلاتها في البرتغال (2.22) واليونان (4.06) وتركيا (3.04). على سبيل المثال، تؤدي زيادة التحويلات بمقدار دولارا واحدا في العام الاول إلى زيادة الدخل المتاح بمقدار 2.12 دولارا على مدى سبع سنوات في فلسطين وبمقدار 1.58 دولارا في الأردن. وعموما، تؤثر تدفقات التحويلات إلى فلسطين بشكل كبير على الأنشطة الاقتصادية بمضاعف ناتج محلي إجمالي طويل الأمد يقدر بنحو 1.12.

كما وجدت الدراسة أن التحويلات المالية تسهم في النمو الاقتصادي في فلسطين على المديين القصير والطويل. وقد دلت نماذج المحاكاة المغايرة للواقع أن معدلات النمو الناجم عن التحويلات تطابق الى حد بعيد معدلات النمو الفعلية في فلسطين خلال فترة 1998–2013. هذا وتتطابق مؤشرات النمو في نماذج المحاكاة مع مؤشرات النمو الفعلي في 12 عاما من مجموع 16 عاما (أي جميع سنوات الفترة باستثناء 2003 و2004 و2005 و2006). وفي الوقت الذي توقع فيه النموذج معدلات نمو سلبية في الفترة 2003–2005، كانت معدلات النمو الفعلية في هذه الفترة إيجابية وكبيرة، وهي السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية، عندما بدأ الاقتصاد بالتعافى بوتيرة سريعة جدا مدفوعا بالوضع السياسي المستقر نسبيا والتفاؤل على الصعيدين السياسي والاقتصادي. ولحسن الحظ لم يؤد تراجع التحويلات الشخصية (خصوصا تحويلات المغتربين) في هذه السنوات إلى ايقاف النمو الحاصل في الاقتصاد نهاية الانتفاضة الثانية وما رافقها من آمال وتدفق لرأس المال. ولقد كان عام 2006 عاما فارقا في فلسطين، حيث فازت حماس في الانتخابات البرلمانية وسيطرت على الحكومة، مما أثار ردود أفعال دولية، بما في ذلك فرض عقوبات مالية واقتصادية. وقد تاثر الاقتصاد بشكل حاد بهذه الصدمة السياسية وانكمش بنحو 5٪.

بلغت معدلات النمو الناجمة عن التحويلات ذروتها في السنوات 1998 و2012، كما انها سجلت قيما كبيرة أيضا في فترة 2007–2011. وبالمقابل، كانت معدلات النمو الناتج عن التحويلات في أسوا حالاتها في فترة 2003–2005.

ولمزيد من القاء الضوء على آثار التحويلات، قمنا بحساب معدل النمو الناتج عن التحويلات المالية ومقارنته بمعدل النمو في حجم التحويلات، لنجد أن التغير بمقدار نقطة مئوية واحدة في نمو التحويلات المالية يؤدي إلى إحداث تغيير بمقدار 0.08 نقطة مئوية، في المتوسط، في معدل النمو الناتج عن التحويلات. بالإضافة إلى ذلك، تناولت هذه الورقة البحثية العلاقة الإحصائية بين معدل النمو الفعلي ومعدل النمو الناتج عن التحويلات، وذلك عن طريق إجراء تحليل الانحدار البسيط بين المتغيرين، وتوصلت الى أن زيادة نقطة مئوية واحدة في النمو الناتج عن التحويلات من شانه ان يرفع معدل النمو الفعلي بنسبة 0.5 نقطة مئوية. وقد تم استخدام هذه النتيجة للتدليل على أن تدفق تحويلات المغتربين في عامي 2001 و2002 ساعدت في تقليل الآثار المدمرة للانتفاضة الثانية على الاقتصاد الفلسطيني. وتشير تقديراتنا إلى أن الاقتصاد كان سينكمش في عامي 2001 و 2002 بنسب إضافية تبلغ 2٪ و1.5٪ فيما لم يتضاعف حجم تحويلات المغتربين في تلك الفترة. وأخيرا، قامت الدراسة بقياس المرونة بين الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وتدفق التحويلات (مع ضبط القيم لتنسجم مع اتجاه الزمن)، ووجدت أن قيم المرونة كانت إيجابية وذات دلالة إحصائية، حيث أن زيادة التحويلات بنسبة 1٪ ترفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0.3٪.

وقد كان للنتائج التي توصلنا إليها مضامين هامة على مستوى السياسات. أولا، لا بد لصانعي القرار من وضع سياسات تخلق بيئة مواتية تشجع المغتربين الفلسطينيين على تحويل الاموال الى الاقتصاد الفلسطيني. ثانيا، ينبغي وضع سياسات تحفز التحويلات الاستثمارية بدلا من مجرد تحويلات مالية لأغراض الاستهلاك. وخلاصة القول، لا بد عند وضع السياسات الخاصة بالتحويلات المالية من الحرص ليس فقط على جذب المزيد من التحويلات المالية، وإنما أيضا تعزيز قدرة التحويلات على تحفيز النمو (أي زيادة مرونة نمو الناتج المحلي الإجمالي بالعلاقة مع تدفق التحويلات). أخيرا، يرى مؤلف الدراسة أن الحجم الكبير للتحويلات المالية وعدم ثباتها وتأثرها بالظروف المحيطة يستوجب إنشاء صندوق للطوارئ يهدف الى التخفيف من حدة الصدمات التي قد تنتج عن انقطاع التحويلات المالية أو انخفاضها بشكل كبير ومفاجئ.